عار من الفعل ومفعول في المعنى من حيث إن الله أماته جاز أيضا أن يسمّى زيد في قولك: ضُرِب زيدٌ فاعلا وإن كان قد وقع عليه الفعل في المعنى وذلك لما ذكرنا من أن الاعتبار بأن يكون الفعل مسندا إليه مقدّما عليه [1].

فقد بان بما ذكرنا أن تمسّك النحاة بهذا الأصل من أصول العوامل قد قادهم إليه الإعراض عن المعنى الحدسي وحرصهم على الوفاء لغربال المضمون في اللّسان العربي.

وممّا يزيد أنسا بهذا المبدأ من مبادئ العوامل أنّه يمكن ترجمته وفق خصائص المنوال حسبما حددنا. فلما سلّمنا بأن المنوال يتكوّن من عدد محدود من المكوّنات، ولمّا كان للبنية، وللعلاقات المجردة كلّ هذه الأهمية في منطلقاتنا لم يكن غريبا أن يتحدّد المنوال بالإضافة إلى نوع مكوّناته وعددها، بترتيبها وموقع بعضها من بعض أيضا.

إذا تجاوزنا القضايا المتعلّقة بالنواة الإسنادية والفضلات، استوقفنا طعن ابراهيم مصطفى في فائدة إفراد القدماء لباب العطف مبحثا خاصّا. وقد أنكر القول بالإتباع. واعتبر أن ما أوقع النحاة في هذا الخطإ إنّما هو قولهم: لا يعمل الفعل إلا رفعا واحدا. فإذا استوفى العامل عمله عند الاسم الأوّل من قولك: - قام زيد وعمرو - تعذّر أن يعمل الفعل الرفع في الإسم الثاني إلا بحكم التبع.

وإذا اقتصرنا على الشاهد المذكور قلنا بناء على ما أسلفناه إن تمسّك النحاة بأن الفعل لا يعمل إلا رفعا واحدا ليس إلا نتيجة منطقية لقولهم إن النواة الإسنادية تتكون من ترابط ثابتين. وقد بيّنا صحّة دعواهم مما أغني عن إعادته، إلا أن مبحث التوابع غير مقتصر على الفاعل فهو يصحّ أيضا على المفعول.

وإذا قلت ضربت زيد وعمرا استوفى الفعل عمله في المفعول - زيدا - وامتنع من وجهة نظر القدماء أن يعمل في - عمرا - إلا أن تأتي بحرف عطف يدخله في عمله. وتتضح وجاهة قول القدماء إذا انتبهنا إلى النتائج التي تترتب على عدم القول بالتابع. وأظهرها في الشاهد السابق عدم التمييز بين الفعل الذي

---

1 عبد القاهر الجرجاني - المقتصد في شرح الإيضاح ج 1 ص 344 - 345.